الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل النظرية العامة للعقد

دة. كوثر كورماط، دكتورة في القانون الخاص
د. عبد الرزاق حباني، أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول وجدة
المغرب

الملخص:

أدى التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول ملحوظ في النظرية العامة للعقد، بعدما أصبحت بعض الأنظمة الذكية قادرة على التدخل في مراحل متعددة من العملية التعاقدية، ابتداء من تحليل المعطيات والبحث عن المتعاقدين والتفاوض بشأن الشروط، وصولا إلى التعبير عن الإرادة وإبرام العقد وتنفيذ بعض الالتزامات ومراقبتها.

وانطلاقا من ذلك، تبحث هذه الدراسة مدى قدرة القواعد التقليدية للعقد على استيعاب هذا التطور التكنولوجي من خلال الوقوف على أثر الذكاء الاصطناعي في التعبير عن الإرادة والرضا التعاقدي، وأهلية التعاقد والنيابة، وحدود الاستقلالية التقنية، فضلا عن دوره في تنفيذ الالتزامات التعاقدية واقتراح أو تفعيل بعض آليات تعديلها.

وخلصت الدراسة إلى أن ما تتمتع به الأنظمة الذكية من قدرات تقنية في التنبؤ وتحليل البيانات والتعلم واتخاذ القرار ومراقبة العمليات والكشف عن بعض مظاهر الاحتيال، لا يكفي في الوضع القانوني الراهن، لمنحها شخصية قانونية أو أهلية تعاقدية مستقلة، إذ تظل آثار تدخلها، من حيث الأصل، مرتبطة بإرادة الشخص الذي يستخدمها وبالسلطة التي يمنحها لها، كما أظهرت الدراسة أن التحدي الذي يطرحه الذكاء الاصطناعي لا يتمثل في إلغاء المفاهيم التقليدية للعقد، وإنما في مدى إمكانية تكييفها وتطويرها بما يتلاءم مع طبيعة التعاقد المؤتمت، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقة العقدية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي– الشخصية القانونية – النظرية العامة للعقد– التعاقد المؤتمت– الاستقلالية– الوكيل الذكي .

Artificial Intelligence and the Reshaping of the General Theory of Contract

Abstract :

The rapid development of artificial intelligence has significantly affected the general theory of contract, as some intelligent systems can now intervene in various stages of the contractual process, from data analysis, identifying contracting parties and negotiating terms to expressing intent, concluding contracts, and performing and monitoring certain contractual obligations.

This study examines the extent to which traditional contract-law rules can accommodate this technological development by analyzing the impact of AI on the expression of intent and contractual consent, contractual capacity and agency, the limits of technical autonomy, and its role in performing contractual obligations and proposing or activating mechanisms for their modification.

The study concludes that the technical capabilities of intelligent systems in prediction, data analysis, learning, decision-making, process monitoring, and fraud detection are not sufficient, under the current legal framework, to confer legal personality or independent contractual capacity upon them. Their legal effects remain, in principle, connected to the will of the person using them and to the authority granted to them. The study also shows that the challenge posed by AI does not lie in abandoning traditional contractual concepts, but rather in adapting and developing them to accommodate automated contracting while preserving the fundamental principles governing contractual relationships.

مقدمة:

شهدت العلاقات التعاقدية خلال السنوات الأخيرة تحولا متسارعا بفعل التطور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تجاوزت وظيفتها التقليدية كوسيلة لمعالجة المعلومات وتحليلها، لتصبح قادرة على التدخل في مختلف مراحل دورة حياة العقد، من البحث عن المتعاقدين وتحليل العروض والتفاوض بشأن الشروط، إلى إبرام العقد والتعبير عن الإرادة، ثم مراقبة تنفيذ الالتزامات واتخاذ بعض القرارات المرتبطة بها بصورة مؤتمتة، وقد أدى هذا التطور إلى بروز التعاقد المؤتمت باعتباره إحدى أبرز صور التحول الذي أحدثته التقنيات الذكية في المجال التعاقدي[1]، وهو ما أكدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" من خلال قانونها النموذجي بشأن التعاقد المؤتمت الذي أقر بإمكانية استخدام الأتمتة، بما فيها الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية في تكوين العقود وتنفيذها مع معالجة الآثار القانونية للمخرجات غير المتوقعة للأنظمة المؤتمتة[2].

ويفرض هذا التحول إعادة النظر في بعض الأسس التي قامت عليها النظرية العامة للعقد، وفي مقدمتها مركزية الإرادة البشرية في تكوين العقد، فإذا كان التصور التقليدي يقوم على إرادة بشرية تتجه إلى إبرام العقد ثم تتجسد في الإيجاب والقبول، فإن الأنظمة الذكية أصبحت قادرة على تحليل المعطيات والتفاوض، بل وإبرام العقد أو تنفيذ بعض الالتزامات دون تدخل بشري مباشر في كل مرحلة، حيث لم يعد الأمر يقتصر فقط على استخدام وسيلة إلكترونية للتعبير عن إرادة مكتملة التكوين، وإنما أصبحت تتعلق بمدى مساهمة النظام الذكي في تكوين القرار التعاقدي ذاته، وبكيفية إسناد الآثار القانونية للتصرفات التي تصدر عنه، وبمدى كفاية القواعد التقليدية لاستيعاب هذا النمط الجديد من التعاقد[3]، وتزداد أهمية هذا الإشكال في الأنظمة القائمة على التعلم الآلي، التي قد تنتج مخرجات لم يحدد المستخدم مضمونها بصورة كاملة مسبقا، مما يعقد مسألة نسبة الفعل التعاقدي إلى صاحبه[4].

حيث نجد أن المشرع في قانون الالتزامات والعقود يجعل التراضي أساسا لانعقاد الاتفاق[5]، ويكرس القوة الملزمة للعقد[6] ووجوب تنفيذه بحسن نية[7]، إلا أن تطبيق هذه المقتضيات على العقود التي تتدخل فيها أنظمة ذكية يثير تساؤلات جديدة، حيث تتجلى الإشكالية الجوهرية للموضوع حول **ما مدى استيعاب القواعد العامة لنظرية العقد في القانون المدني لتدخل الذكاء الاصطناعي في تكوين العقد وتنفيذه وتعديل الالتزامات الناشئة عنه؟**

---

[1] - United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), Taxonomy of Legal Issues Related to the Digital Economy, Vienna, 2023, published on the website: https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/en/digitaleconomytaxonomy.pdf?, Date of visit 14 May 2026.

[2] - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التعاقد المؤتمت (2024)، متاح على الموقع الإلكتروني: https://uncitral.un.org/ar/mlac .

[3] - André Janssen, AI and Contract Performance, in Larry A. DiMatteo, Cristina Poncibò & Michel Cannarsa (eds), The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence: Global Perspectives on Law and Ethics, Cambridge University Press, 2022, pp: 59–73.

[4] - أحمد مصطفى الدبوسي، الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين: دولتا الكويت والإمارات نموذجا – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 49، ديسمبر 2024، ص:381–430.

[5] - أنظر الفصل 19 من قانون الالتزامات والعقود.

[6] - أنظر الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود.

[7] - أنظر الفصل 231 من قانون الالتزامات والعقود.

وللإجابة على هذه الإشكالية، سنقوم بتناول الموضوع من خلال تقسيمه إلى مطلبين، سنتناول في **المطلب الأول** أثر الذكاء الاصطناعي في عناصر تكوين العقد، بينما سنتطرق في **المطلب الثاني** إلى أثر الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقد وتعديل الالتزامات الناشئة عنه.

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في عناصر تكوين العقد

يعد تكوين العقد من أكثر مراحل العلاقة التعاقدية تأثرا بتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بالنظر إلى تنامي قدرة الأنظمة الذكية على التدخل في عمليات الاختيار والتفاوض والتعبير عن الإرادة وإبرام التصرفات التعاقدية، فإذا كانت النظرية العامة للعقد قد أقامت انعقاده على مجموعة من العناصر الأساسية، وفي مقدمتها التراضي والأهلية، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي يثير التساؤل حول مدى ملاءمة هذه المفاهيم التقليدية مع واقع أصبحت فيه بعض العمليات التي كانت تتم مباشرة من قبل المتعاقدين تنجز بواسطة أنظمة تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، ومن أجل دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تكوين العقد ينبغي الوقوف أولا على مدى تأثيره في الإرادة والرضا التعاقديين، ثم الانتقال إلى ما يثيره من إشكالات بشأن أهلية التعاقد والنيابة.

لذلك سنتطرق في **الفقرة الأولى** للذكاء الاصطناعي بين إشكالية التعبير عن الإرادة والرضا التعاقدي، ثم إلى الذكاء الاصطناعي بين أهلية المتعاقد وسلطة النيابة في إبرام العقد في **الفقرة الثانية** .

الفقرة الأولى: الذكاء الاصطناعي بين إشكالية التعبير عن الإرادة والرضا التعاقدي

يمثل التعبير عن الإرادة والرضا جوهر العملية التعاقدية، إذ لا يكفي أن تتجه الإرادة داخليا إلى إبرام العقد، وإنما يجب أن تجد طريقها إلى التعبير بما يسمح بالتقاء إرادتي المتعاقدين وتكوين التراضي، إلا أن إدماج الذكاء الاصطناعي في هذه العملية أدى إلى ظهور صور جديدة من التعبير عن الإرادة، قد يقتصر فيها النظام على نقل إرادة سبق تكوينها، وقد يتجاوز ذلك إلى التأثير في الاختيار أو المساهمة في تكوين القرار أو إبرام العقد بصورة مستقلة نسبيا، وهو ما يثير إشكال تحديد القيمة القانونية للمخرجات الصادرة عن النظام الذكي، ومدى نسبتها إلى المتعاقد، فضلا عن أثر تدخل هذه الأنظمة في سلامة الرضا، خاصة عند ظهور نتائج غير متوقعة أو ممارسات خوارزمية مؤثرة في حرية الاختيار.

وفي هذا السياق سنتطرق **أولا** إلى الذكاء الاصطناعي وإشكالية التعبير عن الإرادة، و**ثانيا** إلى الذكاء الاصطناعي والرضا في التعاقد.

أولا: الذكاء الاصطناعي وإشكالية التعبير عن الإرادة

يعد التعبير عن الإرادة الأساس الخارجي الذي تنتقل من خلاله الإرادة الباطنة للمتعاقد من مجرد حالة نفسية داخلية إلى واقعة قانونية يمكن ترتيب آثار العقد عليها، إذ لا يعتد القانون، من حيث الأصل، بالإرادة ما لم تخرج إلى العالم الخارجي في صورة من صور التعبير التي تكشف عن اتجاه صاحبها إلى إحداث أثر قانوني معين[8].

وقد تطور هذا التعبير عن الإرادة مع التحول من التعاقد التقليدي إلى التعاقد الإلكتروني، بحيث أصبح من الممكن أن يتم الإيجاب والقبول من خلال وسائل إلكترونية دون حضور مادي للمتعاقدين[9]، إلا أن التطور التقني اللحديث أفرز صورة أكثر تعقيدا تتمثل في استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي والأنظمة المؤتمتة في إنتاج المخرجات التي يمكن أن تفضي إلى إبرام العقد أو إلى تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار التصرف الصادر عن النظام الذكي تعبيرا قانونيا عن إرادة الشخص الذي استخدمه أو فوضه، وقد نبه الفقه إلى أن التطور التقني لم يعد يقتصر على تسهيل إبرام العقود الإلكترونية، بل انتقل إلى مرحلة أوسع من الأتمتة يمكن فيها

[8] – مصطفى موسى العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، السنة 2010، ص: 247.

[9] – عيسى بن مصطفى، مجلس العقد الإلكتروني عبر الانترنت، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 26، السنة 2016، ص: 19.

للأنظمة الذكية أن تتولى بعض مراحل التعاقد بصورة مستقلة، وهو ما يقتضي إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المنظمة لتكوين العقد والتعبير عن الإرادة[10].

لكن تدخل الذكاء الاصطناعي في هذا السياق قد يتجاوز مجرد التعبير عن إرادة سبق تكوينها، ليصل إلى مرحلة تكوين القرار التعاقدي ذاته، إذ يمكن للمتعاقد أن يستعين بالأنظمة الذكية لتحليل البيانات والتنبؤ بالأسعار والمخاطر والنتائج المحتملة للخيارات التعاقدية، ثم يبني قراره على المخرجات التي يقدمها النظام، وفي هذه الحالة، لا يعود الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة لنقل الإرادة، وإنما يصبح عاملا مؤثرا في تكوينها، مما يثير التساؤل حول مدى استقلال القرار التعاقدي عن التوجيه الخوارزمي، خاصة عندما يعتمد المتعاقد بصورة جوهرية على التنبؤات التي ينتجها النظام[11].

كما يثير الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي إشكالا يتعلق بطبيعة الدور الذي يؤديه في تكوين الإرادة والتعبير عنها، حيث يتجاوز دوره أحيانا مجرد نقل الإرادة البشرية، ليصل إلى تحليل المعطيات واختيار البدائل والمساهمة في اتخاذ القرار التعاقدي، وكلما ازدادت استقلاليته، أصبح من الصعب اعتبار مخرجاته مجرد تعبير مباشر عن إرادة المتعاقد، مما يفرض إعادة النظر في التصور التقليدي للإرادة في التعاقد[12].

وتزداد درجة استقلالية النظام الذكي عندما يعتمد على تقنيات التعلم الآلي، إذ لا يقتصر على تنفيذ تعليمات وقواعد محددة سلفا، وإنما يستطيع تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها وتطوير مخرجاته وقراراته وفقا لما يتعلمه من المعطيات السابقة[13].

ولكن مهما بلغت درجة استقلالية النظام الذكي في تحليل المعطيات واتخاذ القرار، فإن الاعتراف بوجود تعبير صادر عن الذكاء الاصطناعي لا يعني بالضرورة الاعتراف له بالشخصية القانونية أو اعتباره طرفا أصيلا في العقد، لكون أن استعمال النظام الذكي قد يظل من الناحية القانونية منسوبا إلى الشخص الذي وضعه موضع الاستعمال أو فوضه لاتخاذ قرارات معينة، وفي هذا السياق، يبرز مفهوم إسناد التصرف التعاقدي باعتباره محورا أساسيا في معالجة العلاقة بين الإنسان والنظام المؤتمت، فإذا كان الإيجاب أو القبول قد صدر تقنيا عن برنامج أو وكيل ذكي، فإن السؤال الحقيقي يتمثل في تحديد الشخص الذي ينبغي أن ينسب إليه هذا التعبير، وما إذا كان مجرد تشغيل النظام أو تصميمه أو إعطائه التعليمات المسبقة يكفي لاعتبار التصرف الصادر عنه تعبيرا عن إرادة صاحبه، وقد جاء قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التعاقد المؤتمت لسنة 2024 ليعالج هذه المسألة في إطار الاعتراف القانوني بالتعاقد المؤتمت ونسبة الأفعال الصادرة عن الأنظمة المؤتمتة إلى الأشخاص الذين يستخدمونها أو يرتبطون بها قانونا، بما يؤكد أن التطور التقني لا يؤدي في ذاته إلى انقطاع الصلة بين الفعل الآلي والإرادة البشرية التي يقف وراءه[14].

ومن زاوية أخرى، فإن تصور الذكاء الاصطناعي باعتباره وكيلا أو مساعدا ذكيا قد يسمح بإعادة قراءة العلاقة بين النظام الذكي والمتعاقد في ضوء فكرة النيابة أو الوكالة، فالوكيل الذكي يستطيع استقبال المعطيات وتحليلها واختيار التصرف المناسب، ثم التعبير عنه في مواجهة الغير، حيث يتميز وكلاء الذكاء الاصطناعي بقدرتهم على استشعار البيئة المحيطة واتخاذ قرارات تستند إلى المعطيات المتاحة لتحقيق نتائج معينة، وهو

---

[10] – إبراهيم الدسوقي أبو الليل، العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورها في أتمتة العقود والتصرفات القانونية: دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 44، العدد 4، 2020، ص: 17–73

[11]– Spencer Williams, Predictive Contracting, Columbia Business Law Review, 2019, pp: 634.

[12] – وائل بوعندل، الذكاء الاصطناعي كطرف متعاقد، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 3، 2024، ص: 519.

[13] – Nataliia Filatova-Bilous, Contract Formation Using Algorithms: Old Problems and New Challenges in the Context of AI Application, Problems of Legality, Issue 171, 2025, published on the website: DOI:10.21564/2414-990X.171.338051.

[14] – وائل بوعندل، الذكاء الاصطناعي كطرف متعاقد، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 3، السنة 2024، ص: 516.

ما يقارب من الناحية الوظيفية فكرة الوسيط أو الوكيل البشري الذي يتصرف لحساب شخص آخر، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة تطابق النظام الذكي مع الوكيل في مفهومه القانوني التقليدي[15].

لذلك يمكن القول بأن المقاربة الأكثر تحفظا تتمثل في اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة أو وسيطا مؤتمتا للتعبير عن إرادة المتعاقدين التي انصرفت إلى استخدامه لإبرام العقد أو تنفيذه، ما لم يتدخل المشرع صراحة لمنحه مركزا قانونيا متميزا[16].

ويؤكد هذا الاتجاه أن التطور التكنولوجي، وإن كان يفرض إعادة قراءة مفهوم التعبير عن الإرادة، لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار القواعد العامة في النظرية العامة للعقد، وإنما يقتضي تكييفها مع وسائط جديدة للتعبير والتنفيذ، فقد سبق للتعاقد الإلكتروني أن نقل التعبير عن الإرادة من المحيط المادي إلى المحيط الرقمي دون أن يؤدي ذلك إلى التخلي عن فكرة الإرادة باعتبارها أساسا للالتزام العقدي، والأمر نفسه يمكن تصوره بالنسبة إلى التعاقد باستخدام الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن الحفاظ على مركزية الإرادة البشرية مع إعادة تحديد كيفية التعبير عنها وكيفية إسناد المخرجات المؤتمتة إلى أصحابها، وقد أيد هذا الاتجاه جانب من الفقه والذي يرى بأن التطور التقني أدى إلى انتقال العقد من صورته التقليدية إلى صور أكثر أتمتة، وأن استخدام الذكاء الاصطناعي يفرض تطوير القواعد القانونية المنظمة لإبرام العقود والتصرفات القانونية دون فصلها عن البناء العام لنظرية العقد[17].

من خلال كل ما سبق نستنتج بأن الإشكال الحقيقي لا يكمن في التساؤل عما إذا كان الذكاء الاصطناعي يستطيع التعبير عن الإرادة، وإنما في تحديد القيمة القانونية لهذا التعبير ومصدر حجيته ومن تنسب إليه آثاره، فإذا كانت الإرادة البشرية لا تزال تمثل المنطلق الأصلي للتعاقد، فإن الذكاء الاصطناعي قد أصبح قادرا على أداء دور يتجاوز مجرد الوسيلة التقنية، ليمتد إلى المساهمة في اختيار مضمون التصرف التعاقدي وتوقيته وشروطه، ولذلك فقد أصبح التحدي الذي تفرضه هذه الأنظمة على القانون المدني يتمثل في إيجاد معادلة تحقق التوازن بين المحافظة على مبدأ سلطان الإرادة من جهة، واستيعاب الاستقلال الوظيفي للأنظمة الذكية من جهة أخرى.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي والرضا في التعاقد

يعد الرضا أحد المقومات الأساسية لقيام العقد، إذ لا يكفي مجرد صدور تعبير عن الإرادة، وإنما يجب أن يكون هذا التعبير كاشفا عن إرادة حرة وسليمة اتجهت إلى إحداث الأثر القانوني المقصود[18].

إذ أن الاتفاق لا يتم إلا بتراضي الطرفين على العناصر الأساسية للالتزام وعلى باقي الشروط المشروعة التي يعتبرها الطرفان أساسية، بما يجعل التراضي نقطة الانطلاق في تكوين الرابطة العقدية[19]، كما رتب المشرع على اختلال الرضا أثرا مباشرا في صحة العقد، والذي يتجلى في

---

[15] – إشراق عبد الحليم أحمد عبد المجيد، أحكام الوكيل الذكي في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 41، العدد 4، مارس 2025، ص: 2997-2998، متاح على الموقع الإلكتروني: DOI: 10.21608/bfda.2025.362576.1674.

[16] – محمود محمد عليان الشوابكة ، محمد خير محمود العدوان، التنظيم التشريعي للإرادة التعاقدية للذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعماني، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد 56، السنة 2025، ص: 68 .

[17] – راجع إبراهيم الدسوقي أبو الليل، العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية: دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد، مرجع سابق، ص: 18-19.

[18] – عبد الحق صافي، القانون المدني، الجزء الأول، المصدر الإرادي للالتزامات، العقد، الكتاب الأول، تكوين العقد، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص: 233.

[19] – ينص الفصل 19 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "لا يتم الاتفاق إلا بتراضي الطرفين على العناصر الأساسية للالتزام وعلى باقي الشروط المشروعة الأخرى التي يعتبرها الطرفان أساسية.

والتعديلات التي يجريها الطرفان بإرادتهما على الاتفاق فور إبرامه لا تعتبر ...جزءا من الاتفاق الأصلي وذلك ما لم يصرح بخلافه".

الإبطال في حالة الرضا الصادر عن غلط أو الناتج عن تدليس أو المنتزع بإكراه، وهو ما يبرز أن الحماية القانونية لا تنصرف فقط إلى وجود التعبير الخارجي عن الإرادة، وإنما تمتد إلى سلامة الإرادة ذاتها[20].

وتكتسب هذه القاعدة أهمية خاصة في البيئة التعاقدية التي تستعمل فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، لأن النظام الذكي قد لا يقتصر دوره على نقل إرادة المتعاقد أو تنفيذ تعليماته، وإنما قد يشارك في تكوين القرار الذي يسبق التعبير عنها، فقد يستخدم المتعاقد نظاما ذكيا للبحث عن العروض، أو مقارنة الأسعار والشروط، أو توقع المخاطر، أو اختيار الطرف المتعاقد، أو اقتراح شروط العقد، وقد يصل الأمر في بعض الأنظمة المتقدمة إلى قيام النظام باتخاذ القرار التعاقدي بصورة آلية، وفي هذه الصورة يصبح التساؤل مطروحا حول مدى بقاء الرضا تعبيرا عن إرادة بشرية مستقلة، خاصة عندما يكون القرار النهائي للمتعاقد مبنيا بصورة جوهرية على مخرجات النظام، لذلك يرى بعض الفقه بأن الرضا يظل عنصرا أساسيا كذلك في العقود التي يتم إبرامها بواسطة الذكاء الاصطناعي، إلا أن تحديد الإرادة التي تستند إليها هذه العقود يصبح أكثر تعقيدا بسبب تداخل الإرادة البشرية مع القرارات والمخرجات التي ينتجها النظام الذكي[21].

وفي المقابل أكدت بعض الدراسات الدولية بأن القرار التعاقدي يظل خاضعا بصورة أساسية للإرادة البشرية، إذ يستخدم الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة مساعدة للمتعاقد في البحث عن البنود المناسبة والكشف عن التناقضات وتقييم المخاطر، أو إعداد مشاريع العقود، مع احتفاظ المستخدم بسلطة مراجعة المخرجات واتخاذ القرار النهائي[22].

ويظهر أثر هذا التداخل بصورة أوضح عند تصور الحالة التي يقدم فيها نظام الذكاء الاصطناعي توصية إلى أحد المتعاقدين بناء على تحليل بيانات أو معايير غير ظاهرة له، فيعتمد عليها ويبرم العقد باعتبارها الأساس في اختياره[23]، إلى جانب اعتماد الأنظمة القائمة على التعلم الآلي، التي قد تنتج مخرجات غير متوقعة نتيجة اعتمادها على البيانات والخبرة المتراكمة، بما قد يؤدي إلى نتيجة لا تتطابق مع ما قصده المتعاقد أو توقعه، حيث تظهر أخطاء خوارزمية، من بينها الخطأ الإيجابي والخطأ السلبي، وانعكاسها على صحة العقد وآثار الغلط[24] في البيئة الرقمية[25]، ففي حالة تبين بعد التعاقد أن المعطيات التي اعتمد عليها النظام الذكي كانت خاطئة، أو أن الخوارزمية قامت بمعالجة البيانات على نحو أدى إلى نتيجة غير متوقعة[26]، فإن التساؤل هنا يثار حول مدى إمكانية اعتبار الرضا مشوبا بالغلط الذي لا يقوم في التصور التقليدي لمجرد وقوع خطأ تقني، وإنما يقوم عندما يؤدي الاعتقاد غير المطابق للحقيقة إلى دفع المتعاقد نحو إبرام العقد[27]، ولذلك فإن مجرد صدور القرار

---

[20] – ينص الفصل 39 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "يكون قابلا للإبطال الرضى الصادر عن غلط، أو الناتج عن تدليس، أو المنتزع بإكراه".

[21] – محمود حسانين محمود عبد التواب، دور الإرادة في إبرام العقود الذكية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص 45 – 46.

[22] – Chandera Halim, FromParty Autonomyto Algorithmic Autonomy: Reconstructing the Principle of Freedom of Contract in Artificial Intelligence-Generated Contracts, RECHTSVINDING, Volume 4, Issue 2, 2026, p: 215.

[23] – Maarten Herbosch, Contracting with Artificial Intelligence: A Comparative Analysis of the Intent to Contract, Rabels Zeitschrift für ausländisches und internationales Privatrecht, Volume 87, Issue 4, 2023, published on the website: DOI: 10.1628/rabelsz-2023-0076.

[24] – الغلط هو عيب من عيوب الرضا ويقصد به وهم يتصور في ذهن المتعاقد ويظهر له الواقع على عكس حقيقته مما يدفعه للتعاقد بسبب هذا التصور الخاطئ.
– شكري السباعي، نظرية الغلط والتدليس في قانون الالتزامات والعقود المغربي، طبعة 1972، ص: 13 وما بعدها.

[25] – Jacopo Fortuna, Contractual Mistake, Smart Contract and Artificial Intelligence from a Comparative Perspective, Comparative Law Review, Volume. 15, Issue 2, 2024, pp: 99-100.

[26]– Maarten Herbosch, To err is human: Managing the risks of contracting AI systems, Computer Law & Security Review, Volume 56, 2025, published on the website: DOI: 10.1016/j.clsr.2025.106110 .

[27] – ينص الفصل 41 من قانون الالتزامات والعقود على أنه:" يخول الغلط الإبطال، إذا وقع في ذات الشيء أو في نوعه أو ي صفة فيه كانت هي السبب الدافع إلى الرضى".

عن خوارزمية لا يكفي لاعتبار الرضا مشوبا بالغلط، وإنما يتعين التحقق من طبيعة الخطأ ومدى تأثيره في الإرادة التعاقدية، خاصة عند ارتباط النتيجة التعاقدية بخطأ في الأتمتة أو باستقلالية النظام الذكي في اتخاذ القرار، وهي حالات تثير إمكانية تطبيق القواعد التقليدية للغلط على الأخطاء الخوارزمية[28]، خصوصا مقتضيات الفصل 45 من قانون الالتزامات والعقود المتعلق بالغلط الصادر عن الوسيط الذي استعان به أحد المتعاقدين[29]، خاصة في ظل اعتبار الذكاء الاصطناعي في وضعه القانوني الراهن، وسيط مساعد للاطراف على إبرام العقد في ظل عدم اعتراف المشرع له بشخصية قانونية مستقلة[30] .

كما يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في التعاقد إشكالات جديدة بشأن التدليس، حيث لا ينشأ التدليس لمجرد استعمال الذكاء الاصطناعي، وإنما عندما تستعمل هذه التقنية كوسيلة لإحداث اعتقاد غير صحيح لدى المتعاقد وحمله على إبرام العقد، كما يمكن أن يثار التدليس عندما يتولى نظام ذكي التفاوض بصورة مستقلة، متى كان قد صمم أو شغل على نحو يخدم مصلحة أحد الأطراف من خلال أساليب تقوم على الخداع أو حجب معلومات جوهرية، ومن ثم، فإن الطبيعة التقنية للنظام الذكي لا تحول دون تطبيق قواعد التدليس، وإنما تفرض تكييفها مع صور التأثير الخوارزمي، مع تعزيز الشفافية والإفصاح عن الدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي في القرار التعاقدي، وذلك حماية لحرية المتعاقد وسلامة ركن الرضا في العملية التعاقدية[31].

وفي هذا الإطار يرتبط التدليس في البيئة الخوارزمية بأحكام الفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود، الذي يجيز إبطال العقد متى استعملت حيل أو وسائل احتيالية أو وقع كتمان لمعلومة جوهرية حملت المتعاقد على إبرام العقد، وبناء على ذلك يمكن أن تشكل خوارزميات الذكاء الاصطناعي وسيلة لممارسة التدليس، كإخفاء معلومات مؤثرة أو ترتيب الخيارات بطريقة مضللة تؤثر في إرادة المتعاقد، إلا أن مجرد استعمال الذكاء الاصطناعي لا يكفي لقيام التدليس، بل يجب إثبات الطابع الاحتيالي للسلوك وتأثيره الحاسم في الرضا[32].

وبالتالي يظل في نظرنا الفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود قابلا للتطبيق على هذه الصور الجديدة دون الحاجة إلى إنشاء مفهوم قانوني مستقل للتدليس الخوارزمي.

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في البيئة التعاقدية على تسهيل إبرام العقد وتنفيذه، وإنما يمكن أن يؤدي كذلك وظيفة وقائية من خلال الكشف المبكر عن مظاهر الاحتيال والسلوكيات المشبوهة، وذلك عبر تحليل البيانات التعاقدية والمعاملات واستخلاص الأنماط التي قد يصعب اكتشافها بالوسائل التقليدية، ويسهم هذا الاستخدام في تعزيز الثقة في المعاملات والحد من مخاطر التلاعب، إلا أن مخرجات النظام تظل ذات طبيعة تقنية، ولا تغني بذاتها عن التحقق القانوني من وجود الغلط أو التدليس وآثاره في الرضا[33].

---

[28] – Cristina Frattone, Algorithmic mistakes in machine-made contracts: the legal consequences of errors in automated contract formation, Uniform Law Review, Volume 28, Issues 3–4, 2023/2024, pp: 407–425, published on the website: DOI: 10.1093/ulr/unae004.

[29] – ينص الفصل 45 من قانون الالتزامات والعقود على أنه:" إذا وقع الغلط من الوسيط الذي استخدمه أحد المتعاقدين، كان لهذا المتعاقد أن يطلب فسخ الالتزام في الأحوال المنصوص عليها في الفصلين 41 و 42 السابقين وذلك دون إخلال بالقواعد العامة المتعلقة بالخطأ ولا بحكم الفصل 430 في الحالة الخاصة بالبرقيات".

[30] – حسام حاوكش، التكييف الفقهي والقانوني للوكيل الذكي، مجلة قانونك، العدد 22، السنة 2024، ص :97.

[31] – Stefano Faraoni, AI-Enabled Manipulative Techniques: A Contract Law Perspective, Lloyds Maritime and Commercial Law Quarterly, 2026, published on the website: https://pure-oai.bham.ac.uk/ws/portalfiles/portal/293771680/Faraoni_on_AI_Techniques_10_CEP_Author.pdf.

[32] – الفصل 52 من قانون الالتزامات والعقود .

[33]– Hassen Louati et al, Adopting Artificial Intelligence to Strengthen Legal Safeguards in Blockchain Smart Contracts: A Strategy to Mitigate Fraud and Enhance Digital Transaction Security, Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research, Volume 19, Issue 3, 2024, pp: 2139–2156, published on the website: DOI: 10.3390/jtaer19030104.

ومن جهة أخرى، فإن اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية لا يلغي خصوصية تدخله، خاصة مع قدرة بعض الأنظمة على تحليل كميات كبيرة من البيانات وإنتاج نتائج يصعب على المستخدم التحقق من كيفية الوصول إليها، لذلك تقتضي حماية الرضا مراعاة شفافية البيئة الخوارزمية ومدى علم المتعاقد بالمعلومات التي اعتمد عليها النظام الذكي وطبيعة تأثيره في القرار، بما يضمن حرية الاختيار وسلامة الإرادة، وهو ما أكدته المبادئ الحديثة المقترحة لتنظيم التعاقد بواسطة الذكاء الاصطناعي التي سعت إلى مواءمة العلاقة بين القواعد التقليدية للعقد والاستخدام المتزايد للأنظمة المؤتمتة، مع التركيز على القضايا الناشئة عن استقلالية هذه الأنظمة وتوقعات الأطراف والأخطاء التي يمكن أن تنتج عنها[34].

الفقرة الثانية : الذكاء الاصطناعي بين أهلية المتعاقد وسلطة النيابة في إبرام العقد

تثير الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إبرام العقود إشكالا يرتبط بتحديد الشخص الذي تتوافر فيه الأهلية القانونية وتحديد طبيعة السلطة التي يمارسها النظام الذكي في التعبير عن إرادته، فإذا كانت الأهلية تفترض وجود شخص يتمتع بالشخصية القانونية وقادرا على مباشرة التصرفات القانونية، فإن قدرة الذكاء الاصطناعي على إبرام العقد بصورة مستقلة نسبيا تطرح التساؤل حول ما إذا كان يمارس هذه الوظيفة باعتباره طرفا أصيلا، أم مجرد أداة أو وسيلة تقنية تعمل لحساب المتعاقد، ومن هنا تبرز أهمية بحث مدى إمكانية إسناد التصرفات التي يباشرها النظام إلى صاحبه، وحدود السلطة الممنوحة له، وآثار تجاوزه لهذه السلطة، بما يقتضي دراسة الذكاء الاصطناعي وإعادة النظر في أهلية التعاقد **أولا**، والتعاقد بواسطة الذكاء الاصطناعي نيابة عن الشخص **ثانيا**.

أولا: الذكاء الاصطناعي وإعادة النظر في أهلية التعاقد

تعد الأهلية في التعاقد ركن أساسي من أركان العقد، حيث تعتبر شرطا من شروط صحة التراضي وضرورة ملحة لصحة الالتزام، يترتب على كمالها تمام التراضي وانعدامها أو نقصانها انعدام التراضي أو نقصانه[35] وهي نوعان[36] أهلية الوجوب[37] وأهلية الأداء[38].

فإذا كانت أهلية الوجوب تفترض وجود شخصا قانونيا قادرا على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وكانت أهلية الأداء تفترض قدرة هذا الشخص على مباشرة التصرفات القانونية، فإن التطور التكنولوجي اليوم أصبح يفرض إعادة النظر في هذا الارتباط التقليدي، إذ لم يعد يقتصر الحديث على أهلية الكائنات البشرية وحدهم، بل امتد النقاش القانوني ليبحث مدى إمكانية إسقاط هذه الأهلية من خلال منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، تمهيدا لتمكينه من التعاقد والتعاملات المالية بصفة مستقلة، حيث إن منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي يعد احتمالا قانونيا واردا، وهو قيد الدراسة حاليا من قبل الاتحاد الأوروبي، إلا أن بعض الباحثون يعتبرون أن الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كشخص قانوني ليس ضروريا، وقد يؤدي إلى إرباك البناء القانوني للمسؤولية، إذ يثار التساؤل حول مدى إمكانية إلزامه بالحقوق والواجبات المترتبة على هذه الشخصية، وخاصة عند تسبب أنظمته في إلحاق الضرر بالغير[39]، وفي نفس السياق يحذر أخرون من

---

[34]- Christiane Wendehorst, "Discussion Draft: Principles for AI in Contracting (Version 2.1), Journal of European Consumer and Market Law, Issue 1, 2024, pp: 43–60.

[35] – عبد القادر العرعاري، مصادر الالتزامات، الجزء الأول، نظرية العقد، الطبعة الرابعة 2014، ص: 124 .

[36] – أنظر المادة 206 من مدونة الأسرة

[37] – عرفت المادة 207 من مدونة الأسرة أهلية الوجوب على أنها: "صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات التي يحددها القانون وهي ملازمة له طول حياته ولا يمكن حرمانه منها".

[38] – عرفت المادة 208 من مدونة الأسرة أهلية الأداء على أنها: "صلاحية الشخص لممارسة حقوقه الشخصية والمالية ونفاذ تصرفاته، ويحدد القانون شروط اكتسابها وأسباب نقصانها أو انعدامها".

[39] – Joanna J. Bryson, Mihailis E. Diamantis & Thomas D. Grant, Of, for, and by the People: The Legal Lacuna of Synthetic Persons, Artif Intell Law, Volume 25, 2017, pp: 273–291, published on the website: DOI: 10.1007/s10506-017-9214-9.

إنشاء أشخاص إلكترونيين يتمتعون بالحقوق والالتزامات دون وجود آليات قانونية وعملية فعالة لضمان مساءلتهم وتنفيذ الالتزامات المنسوبة إليهم[40].

ويذهب اتجاه أخر إلى إمكانية تنظيم المركز القانوني للوكيل الذكي من خلال الاعتراف له بشخصية اعتبارية افتراضية تخوله إبرام العقود وتحمل بعض الآثار القانونية المترتبة عن تصرفاته، مع إسناد ذمة مالية مستقلة إليه تشكل ضمانا لدائنيه، إلى جانب اعتماد نظام للتأمين عن المسؤولية يهدف إلى تعزيز حماية المتعاملين معه والمستهلكين، وبذلك لا يقتصر الاعتراف بالوكيل الذكي على منحه شخصية قانونية شكلية، وإنما يستلزم إنشاء منظومة متكاملة لتنظيم عقوده ومسؤوليته وضمان تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها[41].

أما فيما يخص أهلية الأداء فقد أكدت بعض الدراسات بأن القدرة التي يتوفر عليها الذكاء الاصطناعي على التفاوض أو إبرام العقد لا تعني بالضرورة أنه يملك أهلية تعاقدية مستقلة، ففي أنظمة القانون المدني، يظل الاتجاه قائما على رفض اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصا قانونيا، وبالتالي تنسب التصرفات التي يقوم بها إلى الشخص البشري الذي يستخدمه أو يفوضه، بينما يتعامل القانون العام في بعض أنظمته بشكل أكثر وظيفية مع الذكاء الاصطناعي باعتباره وكيلا إلكترونيا مخولا قانونا بالتصرف[42].

وبالتالي نستنتج من هذا الاتجاه أنه إذا كانت أهلية الأداء هي صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية بنفسه وإنتاج آثارها، فإن قدرة الوكيل الذكي على إبرام العقد بصورة تقنية لا تكفي لاعتباره متمتعا بأهلية أداء مستقلة، لأن هذه الأخيرة تفترض وجود شخص ذو مركز قانوني يمكن أن تنسب إليه آثار التصرف، لذلك تبقى أفعال الوكيل الذكي تنسب إلى الأصيل البشري الذي يستخدمه، بحيث يكون الذكاء الاصطناعي أداة أو وسيطا لتنفيذ التصرف، لا صاحبا لأهلية تعاقدية مستقلة .

ثانيا: التعاقد بواسطة الذكاء الاصطناعي نيابة عن الشخص

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي وظيفة الوكيل الذكي[43] من الناحية التقنية، فيتولى تنفيذ بعض التصرفات وإبرام المعاملات لحساب الشخص الذي يستخدمه، حيث يثير استخدامه في مجال النيابة التعاقدية[44] التساؤل حول مدى إمكانية اعتباره وكيلا بالمعنى القانوني، خاصة مع قدرته على اتخاذ القرارات وإبرام التصرفات لحساب المستخدم، إذ تبحث بعض الدراسات الحديثة في مدى إمكانية إخضاع الوكيل الذكي

---

[40] – Sergio M. C. Avila Negri, Robot as Legal Person: Electronic Personhood in Robotics and Artificial Intelligence, Frontiers in Robotics and AI, Volume 8, 2021, published on the website: DOI: 10.3389/frobt.2021.789327.

[41] – أحمد كمال أحمد صبري محمد عبيد، الأهلية القانونية للوكيل الذكي ودورها في تحديد المسؤولية الناتجة عن معاملاته الإلكترونية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 2، 2019، ص: 386.

[42] – عبد المنعم أحمد نبيل خليفة، الأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي: مقارنة بين أنظمة القانون المدني والقانون العام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، المجلد 10، العدد 4، السنة 2025، ص: 869–918، متاح على الموقع الإلكتروني: DOI: 10.21608/jcia.2025.464889.

[43] – الوكيل الذكي هو عبارة عن نظام يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويتمتع بقدر من الاستقلالية يسمح له بتحليل المعطيات واتخاذ قرارات وتنفيذ مهام محددة نيابة عن مستخدمه سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري، وفق الأهداف والتعليمات الممنوحة له.

– عبد المنعم أحمد نبيل خليفة، مرجع سابق، ص: 875.

[44] – يقصد بالنيابة في التعاقد إحلال إرادة النائب محل إرادة الأصيل في مباشرة التصرف القانوني، مع انصراف آثاره إلى الأصيل وكأن التصرف قد تم بإرادته الشخصية.

– الحسين بلحساني، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مطبعة الجسور بوجدة، طبعة 2015، ص: 37.

لقواعد الوكالة القانونية، مع التمييز بين قدرته التقنية على تنفيذ التصرف وبين تمتعه بالشخصية والأهلية القانونية، بما يقتضي تحديد الأساس القانوني لنسبة آثار التصرفات التي يقوم بها إلى الشخص الذي يستخدمه[45].

إلا أن هذه القدرة الوظيفية للذكاء الاصطناعي لا تكفي وحدها لإضفاء الصفة القانونية عليه، إذ إن غياب الشخصية القانونية يترتب عنه غياب الأهلية القانونية المستقلة اللازمة لمباشرة التصرفات القانونية باسمه، ولذلك فإن استعماله في التعاقد يظل قائما في الأصل على اعتباره أداة أو وسيطا يتصرف لحساب شخص آخر، لا طرفا قانونيا مستقلا في العقد[46].

وفي نفس الاتجاه يرى جانب من الفقه بأن وكالة الذكاء الاصطناعي يكون أحيانا أمرا مبالغ فيه، ويمكن حل كثير من الإشكالات باعتبار الذكاء الاصطناعي أداة في يد الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري بدلا من اعتباره وكيلا قانونيا مستقلا، وبالتالي تبقى المسؤوليات والواجبات على المطورين والمشغلين والبشر الذين يستخدمون النظام الذكي[47].

وفي المقابل هناك اتجاه أخر يقترح حل مشكلة العقود التي تبرمها الأنظمة الاصطناعية عبر الاعتراف لها بشكل محدود من الوكالة القانونية، بما يسمح بتنظيم علاقة الذكاء الاصطناعي بالمستخدم أو الأصيل[48].

وفي سياق آخر ظهر توجه فقهي عالج هذه الإشكالية من خلال إبراز مفهوم الوكيل الإلكتروني باعتباره وسيلة يمكن من خلالها للشخص إبرام العقود بصورة مؤتمتة، بحيث يتولى النظام تنفيذ بعض المهام التعاقدية والتفاوض بشأن الشروط أو إبرام العقد لحساب مستخدمه، وقد طرحت في هذا السياق عدة مداخل لتكييف دور الوكيل الإلكتروني، من بينها اعتباره مجرد وسيلة اتصال تنقل إرادة المستخدم، أو بحث إمكانية إخضاعه لمفهوم الوكالة، أو منحه بعضا من مظاهر الشخصية القانونية[49].

كما يثير التعاقد بواسطة الذكاء الاصطناعي إشكالية تجاوز السلطة الممنوحة له من قبل الأصيل، خاصة عندما يتولى النظام إبرام العقد أو التفاوض بشأنه بصورة مستقلة، ثم يتجاوز الحدود التي حددها له مستخدمه، ففي هذه الحالة يثور التساؤل حول مدى إلزام الأصيل بالتصرف الذي أبرمه النظام، ولا سيما إذا كان الغير قد تعامل معه بناء على اعتقاد مشروع بتمتعه بسلطة إبرام العقد، ومن هنا يبرز التمييز بين السلطة الفعلية التي يحددها الأصيل صراحة أو ضمنا للنظام، والسلطة الظاهرة التي قد تنشأ من المظهر الخارجي للصلاحيات الممنوحة له،

---

[45] - Harleen Dhillon, Critical Analysis of the Scope of AI Agents in Agency Contract and Its Ethical-Legal Implications in the Indian Legal Framework, SSRN Electronic Journal, March 12, 2024, 9 pages, published on the website: DOI: 10.2139/ssrn.4893499.

[46] - Pınar Çağlayan Aksoy, "AI as Agents," in Larry A. DiMatteo, Cristina Poncibò & Michel Cannarsa (eds.), The Cambridge Handbook of Artificial Intelligence: Global Perspectives on Law and Ethics, Cambridge University Press, 2022, pp. 146-147, published on the website: DOI: 10.1017/9781009072168.016.

[47] - Daniel Seng & Tan Cheng Han, "Agency Law and AI," in Ernest Lim & Phillip Morgan (eds.), The Cambridge Handbook of Private Law and Artificial Intelligence, Cambridge University Press, 2024, pp: 250–269, published on the website: DOI: 10.1017/9781108980197.013.

[48] - Samir Chopra & Laurence White, Artificial Agents and the Contracting Problem: A Solution Via an Agency Analysis, 2009, published on the website: file:///C:/Users/user/Downloads/SSRN-id1589564.pdf .

[49] - Emily M. Weitzenboeck, Electronic Agents and the Formation of Contracts, International Journal of Law and Information Technology, Volume 9, Issue 3, 2001, pp. 204–205.

وتزداد أهمية هذه المسألة مع الأنظمة المستقلة القادرة على اتخاذ قرارات غير متوقعة، مما يستدعي تحقيق التوازن بين حماية إرادة الأصيل وحماية الثقة المشروعة للغير في سلطة النظام الذكي[50] .

ويتضح مما سبق أن تدخل الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود لا يستلزم، في الوضع القانوني الراهن، اعتباره نائبا قانونيا مستقلا، ذلك أن تمتعه بالقدرة التقنية على اتخاذ القرار والتفاوض وإبرام العقد لا تكسبه بذاتها شخصية قانونية أو أهلية تعاقدية مستقلة، وإنما يظل دوره أقرب إلى أداة أو وكيل تقني يمارس من خلاله الشخص المؤهل قانونا إرادته، وتنسب آثار التصرفات التي يقوم بها النظام إلى الأصيل في حدود السلطة التي منحه إياها[51]، إلا أن تزايد استقلالية الأنظمة الذكية يفرض إعادة النظر في قواعد النيابة التقليدية، خاصة فيما يتعلق بتحديد نطاق السلطة الممنوحة للنظام وآثار تجاوزه لها، بحيث ينبغي على الوكيل التصرف وفق إرادة الموكل وهذا ما يفتقر إليه الوكيل الذكي الذي يتعارض استقلاله التقني مع مقتصيات الفصل 895 من قانون الالتزامات والعقود[52].

[50] - Tan Cheng-Han, COVID-19, Agentic Artificial Intelligence and Contract Formation, The Chinese Journal of Comparative Law, Volume 13, 2025, published on the website: DOI: 10.1093/cjcl/cxaf009.

[51] – عبد المنعم أحمد نبيل خليفة، مرجع سابق، ص: 887.

[52] – ينص الفصل 895 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "على الوكيل أن ينفذ بالضبط المهمة التي كلف بها فلا يسوغ أن يجري أي عمل يتجاوز أو يخرج عن حدود الوكالة".

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقد وتعديل الالتزامات الناشئة عنه

إذا كان تدخل الذكاء الاصطناعي في مرحلة تكوين العقد قد أثر في بعض المفاهيم التقليدية، ولا سيما الإرادة والرضا والأهلية والنيابة، فإن أثره لا يتوقف عند هذه المرحلة، بل يمتد إلى مرحلة تنفيذ العقد وتعديل الالتزامات الناشئة عنه، فقد أتاح التطور التكنولوجي إمكانية أتمتة تنفيذ بعض الالتزامات، ومراقبة مدى احترام الشروط المتفق عليها، فضلا عن تحليل الظروف المحيطة بالعلاقة العقدية واقتراح تكييف بعض الالتزامات عند تغيرها، ويطرح هذا التحول تساؤلا حول مدى قدرة القواعد التقليدية لتنفيذ العقد على استيعاب تدخل الأنظمة الذكية، وحدود السلطة التي يمكن منحها لها في إدارة العلاقة التعاقدية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الالتزام بصورة آلية أو تكييفه مع الظروف المستجدة[53]، ولذلك ينبغي دراسة التنفيذ الآلي للالتزامات التعاقدية من جهة، وإمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تعديل هذه الالتزامات التعاقدية من جهة أخرى.

ولدراسة ما سبق سنتطرق في **الفقرة الأولى** من هذا المطلب إلى الذكاء الاصطناعي وتنفيذ الالتزامات التعاقدية، ثم سنتناول تعديل الالتزامات التعاقدية بواسطة الذكاء الاصطناعي في **الفقرة الثانية** .

الفقرة الأولى: الذكاء الاصطناعي وتنفيذ الالتزامات التعاقدية

تتجلى القاعدة في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، باعتبار أن تنفيذ المدين لما التزم به يمثل المصير الطبيعي لانقضاء الالتزام[54]، ومع التطور التكنولوجي لم يعد يقتصر تنفيذ الالتزامات على التدخل البشري المباشر، بل أصبح الذكاء الاصطناعي والأنظمة المؤتمتة يتيحان تنفيذ بعض الالتزامات التعاقدية بصورة آلية، بحيث يتم التحقق من تحقق الشروط المتفق عليها في العقد ثم تفعيل الأثر التعاقدي دون حاجة إلى تدخل بشري في كل مرحلة[55].

وفي هذا السياق يمكن استخدام العقد الذكي كأداة برمجية تهدف إلى أتمتة تنفيذ بعض الشروط والآثار التعاقدية عند تحقق الوقائع المحددة مسبقا[56]، وبذلك قد يتولى الذكاء الاصطناعي تحليل المعطيات وتحديد الخيار أو التحقق من تحقق شروط معينة، بينما يتولى العقد الذكي تنفيذ الأثر التعاقدي بصورة آلية، مما يجعل الجمع بينهما إحدى صور الأتمتة التعاقدية الحديثة، دون أن يعني ذلك اتحادهما من الناحية المفاهيمية أو القانونية .

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ العقد بواسطة الذكاء الاصطناعي يثير إشكالات عديدة عند التطبيق، فقد يكون الشرط المبرمج قد تحقق تقنيا، في حين تطرأ ظروف قانونية تجعل التنفيذ الفوري غير ممكن، كالاتفاق اللاحق بين الطرفين أو بعض حالات القوة القاهرة[57] أو الظروف

---

[53] – Cristina Argelich Comelles, Contratación con inteligencia artificial y contratos algorítmicos: repensando el Derecho civil ante el informe español de la legislación de consumo y mercantil para la Comisión Europea, Revista Crítica de Derecho Inmobiliario, Issue 804, 2024, published on the website: DOI: 10.36151/rcdi.2024.804.03.

[54] – عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، الإثبات، آثار الالتزام، دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة، السنة 2011، ص: 718.

[55] – جليل حسن بشات الساعدي، هلا غازي اللعيبي، آلية انعقاد وتنفيذ العقد المبرم عبر الوكيل الذكي الاصطناعي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 1، السنة 2025، ص: 163.

[56] – عبد الرزاق وهبه سيد أحمد محمد، مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 08، أبريل 2021، ص: 78.

[57] – ينص الفصل 269 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الانسان أن يتوقعه، كالظواهر الطبيعية (الفياضات والجفاف، والعواصف والحرائق والجراد) وغارات العدو وفعل السلطة، ويكون من شأنه أن يجعل الالتزام مستحيلا.

ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه، ما لم يقم المدين الدليل على أنه بذل كل العناية لدرئه عن نفسه.

الطارئة[58]، حيث أن الإشكال هنا يدور حول كيفية إدراك الوكيل الذكي للحوادث التي تأخذ حكم القوة القاهرة عند شروعه في عملية تنفيذ العقد[59].

كما تثير صعوبة التنبؤ ببعض مخرجات خوارزميات الذكاء الاصطناعي إشكالات على مستوى تنفيذ العقد، خاصة عندما يؤدي النظام إلى نتائج غير متوقعة عند تحديد آلية التنفيذ، فقد يتحقق الشرط المبرمج من الناحية التقنية، بينما تكون النتيجة المترتبة عنه غير ملائمة للظروف التي أحاطت بالتنفيذ أو لما اتفق عليه الأطراف، مما قد يطرح صعوبات في تحديد مدى مطابقة الأداء الفعلي لمضمون الالتزام التعاقدي، وتبرز هذه الإشكالية بصورة أوضح في الأنظمة التي تعتمد على التعلم الآلي وتستطيع تعديل مخرجاتها استنادا إلى البيانات الجديدة، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير آليات للمراجعة أو التدخل البشري متى أدى التنفيذ الآلي إلى نتيجة غير متوقعة أو غير منسجمة مع الالتزام التعاقدي[60].

الفقرة الثانية: تعديل الالتزامات التعاقدية بواسطة الذكاء الاصطناعي

لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في مرحلة ما بعد إبرام العقد على تنفيذ الالتزامات، بل يمكن أن يستخدم في رصد المتغيرات المؤثرة في العلاقة التعاقدية واقتراح تعديلات على بعض الالتزامات، كالسعر أو الكميات أو آجال التنفيذ، استنادا إلى تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر، إلا أن قدرة النظام على اقتراح التعديل لا تمنحه سلطة قانونية لتغيير العقد، إذ يظل التعديل من حيث الأصل مرتبطا بإرادة الأطراف وبالقواعد التي تحكم القوة الملزمة للعقد، حيث أن الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى أطرافها، ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا في الحالات التي يسمح بها القانون أو باتفاق الأطراف[61]، وفي هذا الإطار يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي وظيفة تحليلية أو استشارية تساعد الأطراف على اكتشاف الحاجة إلى إعادة التفاوض، أو وظيفة مؤتمتة عندما يكون العقد نفسه قد تضمن مسبقا آلية واضحة لتعديل بعض شروطه عند تحقق معايير محددة[62].

ويختلف الأمر عندما يمنح النظام الذكي صلاحية تقديرية واسعة لتعديل العقد بناء على تحليله الخاص للظروف، إذ يمكن أن يؤدي إلى انتقال الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة لتنفيذ الإرادة إلى عنصر مشارك في تحديد مضمون الالتزام، لذلك ينبغي أن تظل التعديلات الناتجة عن الأنظمة الذكية محددة مسبقا من حيث شروطها ونطاقها وآثارها، مع إمكانية المراجعة البشرية عندما يتعلق الأمر بتعديل جوهري في العقد، حيث تدعم الأدبيات الحديثة هذا التوجه من خلال التمييز بين استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إدارة العقد وبين منحه سلطة مستقلة لإنتاج آثار قانونية جديدة[63].

وكذلك لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة السبب الذي ينتج عن خطأ سابق للمدين".

58 – جمع الظرف الطارئ وهو الحادث الاستثنائي الذي لا يمكن توقع حدوثه والذي يطرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه، بحيث يصبح معه تنفيذ الالتزام التعاقدي مرهقا للمدين .

– عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الجزء الأول، السنة 1964، ص: 629 وما بعدها.

59 – جليل حسن بشات الساعدي، هلا غازي اللعيبي، مرجع سابق، ص: 170.

60– Koo, Katie, Navigating Legal Liability in AI-Driven Contracts: Who Should Bear the Error of AI Contracting Issues?, University of New South Wales Law Journal Student Series, No 24-18, 2024 published on the website: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/UNSWLawJlStuS/2024/18.html?.

61 – الفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود .

62 – Maria Elena Ursitti, "Artificial Intelligence as a Tool for Renegotiation," Journal of Law, Market & Innovation, Vol. 4, No. 3, 2025, pp. 637–652, published on the website: DOI: 10.13135/2785-7867/12838.

63 – Christiane Wendehorst, Discussion Draft: Principles for AI in Contracting (Version 2.1), Journal of European Consumer and Market Law, Volume 13, Issue 1, 2024, pp. 43–60.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي وظيفة استباقية في إدارة العلاقة التعاقدية من خلال التنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد تؤثر في تنفيذ العقد أو تؤدي إلى نشوء نزاع بين الأطراف، اعتمادا على تحليل البيانات والمعطيات المرتبطة بالعلاقة العقدية، حيث يسمح هذا الاستخدام بالتدخل قبل تحقق الإخلال، سواء من خلال اقتراح إعادة التفاوض بشأن بعض الشروط أو تحديد الحاجة إلى تكييف بعض الالتزامات مع الظروف المستجدة، وقد أظهرت الدراسات الحديثة إمكانية توظيف نماذج التعلم الآلي في التنبؤ بالمخاطر التي قد تهدد تنفيذ العقد أو تؤدي إلى نشوب نزاع بين الأطراف، بما يسمح بالكشف المبكر عن مظاهر الاختلال واقتراح التدابير المناسبة للتعامل معها، بما في ذلك إعادة التفاوض أو مراجعة بعض الالتزامات، متى توافرت الشروط القانونية أو التعاقدية اللازمة لذلك[64]، ولذلك لا تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في إحداث التعديل التعاقدي بصورة مستقلة، وإنما في قدرته على توفير المعطيات والتحليلات التي تساعد الأطراف على اتخاذ قرار بشأن تعديل العقد أو إعادة التفاوض حوله[65].

حيث أن التنبؤ الخوارزمي بالخطر لا يمنح الذكاء الاصطناعي في حد ذاته سلطة مستقلة لإعادة صياغة الالتزامات التعاقدية، إذ يظل التعديل مرتبطا بالإرادة التعاقدية وبالأساس القانوني الذي يسمح به، بحيث تقتصر وظيفة النظام على التحليل أو الاقتراح أو تفعيل آلية سبق للأطراف الاتفاق بشأنها، ويكتسي هذا القيد أهمية خاصة حتى لا تتحول الاستقلالية التقنية إلى سبب مشروع لتغيير مضمون العقد، بشكل يمس بالقوة الملزمة للالتزامات التعاقدية[66].

---

[64] - Lin Duan, Risk prediction and intervention strategies for civil and commercial contract disputes based on genetic algorithms and machine learning, Discover Artificial Intelligence, Volume 6, Issue 1, 2026, published on the website: DOI:10.1007/s44163-026-00905-0.

[65] - Maria Elena Ursitti, Artificial Intelligence as a Tool for Renegotiation, Journal of Law, Market & Innovation, Vol. 4, No. 3, 2025, published on the website: DOI: 10.13135/2785-7867/12838.

[66] - Fabio Bassan, Maddalena Rabitti, From smart legal contracts to contracts on blockchain: An empirical investigation, Computer Law & Security Review, Volume 55, 2024, published on the website: DOI: 10.1016/j.clsr.2024.106035.

خاتمة :

يتضح من خلال ما سبق أن الذكاء الاصطناعي أحدث تحولا ملموسا في البنية التقليدية للتعاقد، إذ لم يعد دوره مقتصرا على تسهيل المعاملات أو تقديم الدعم التقني للمتعاقدين، وإنما أصبح قادرا على التدخل في تكوين العقد والتأثير في الإرادة والرضا، والمساهمة في إبرام العقود نيابة عن الأشخاص، فضلا عن المشاركة في تنفيذ بعض الالتزامات بصورة مؤتمتة وتعديلها، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في اقتراح إعادة التفاوض أو تفعيل آليات تعديل سبق الاتفاق عليها، دون أن يتحول بذاته إلى مصدر مستقل للالتزام أو لتغييره، وقد أظهر هذا التحول أن الإشكال لم يعد متعلقا بمدى قدرة الذكاء الاصطناعي التقنية على القيام بالتصرفات التعاقدية، وإنما بمدى إمكانية استيعاب هذه القدرة ضمن المفاهيم القانونية التقليدية للعقد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستقلالية التقنية للذكاء الاصطناعي لا تستلزم بالضرورة الاعتراف له بالشخصية القانونية أو بالأهلية التعاقدية المستقلة، إذ تظل الشخصية والأهلية، في الإطار القانوني الراهن، مرتبطتين بالشخص الطبيعي أو بالشخص الاعتباري المعترف له قانونا بذلك، وتبعا لذلك فإن النظام الذكي يمكن أن يؤدي وظيفة تقنية شبيهة بالوكيل دون أن يصبح بالضرورة نائبا قانونيا، وتظل آثار التصرفات التي يقوم بها مرتبطة بالشخص الذي يستخدمه أو يمنحه سلطة التعاقد .

وبناء عليه، فإن الذكاء الاصطناعي لا يفرض التخلي عن النظرية العامة للعقد، وإنما يفرض إعادة تكييف بعض تطبيقاتها بما يتلاءم مع التحول من التعاقد البشري المباشر إلى التعاقد المؤتمت والخوارزمي، ويظل التحدي الأساسي هو تحقيق التوازن بين الاستفادة من الاستقلالية والكفاءة التقنية للأنظمة الذكية، وبين المحافظة على مركزية الإرادة، وسلامة الرضا، والقوة الملزمة للعقد، وحماية الثقة المشروعة واستقرار المعاملات.

وفي المقابل تثير الأفعال والأخطاء الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعاقد إشكالات مستقلة تتعلق بإسناد المسؤولية وتحديد الشخص المسؤول وتوزيعها بين مختلف المتدخلين، فضلا عن صعوبة إثبات الخطأ والضرر والعلاقة السببية في بعض الحالات التي تتسم فيها الأنظمة بدرجة مرتفعة من الاستقلالية أو محدودية قابلية تفسير مخرجاتها، ونظرا لأهمية هذه الإشكالية، فإن المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي تظل موضوع يشكل امتدادا بحثيا مكملا لما تم التوصل إليه في هذه الدراسة .